ارتفاع الأسعار عالمياً زادت الطين بله

الأسواق المحلية تشهد تراجعاً حاداً في مستوى الإقبال على شراء الذهب

صنعاء /سبأ:

ادى استمرار أرتفاع أسعار الذهب في الأسواق العالمية منذ مطلع العام الماضي إلى تراجع كبير في مستوى الإقبال على شراء هذا المعدن النفيس في الأسواق المحلية والتي وصل فيها سعر الجرام إلى قرابة الـ6 ألآف ريال.

ويؤكد متعاملون في بيع وشراء الذهب بان سوق الذهب المحلية شهدت خلال الفترة الماضية ركودا غير مسبوق جراء عزوف الكثيرين عن الشراء بفعل موجة الأرتفاع العالمي لسعر الذهب

الذي سجل اعلى مستوى له على الاطلاق خلال الربع الأول من العام الجاري بتجاوزه 1000 دولار للوقية الواحدة (تعادل31 جراماً).

يقول يوسف العبادي صاحب احدى محلات بيع الذهب « سعر الذهب شهد خلال مطلع مارس الماضي حالة من التذبذب بين الصعود والهبوط ، وقد تراوح سعره العالمي بين 900- 1037 دولار للوقية، لكن في النصف الثاني من مارس تراجع السعر قليلا ، حيث تراوح متوسط سعر الوقية بين 900-910 دولار».

واضاف « مع ذلك ظل مستوى الاقبال على الشراء في السوق المحلية متدنيا كما عليه الحال ولم يطرء أي تحسن «.

وأشار العبادي إلى أن تدني مستوى الأقبال بدأ في شهر اكتوبر 2007م حيث شهد سعر الذهب في الاسواق العالمية ارتفاعا كبيرا مسجلا 780 دولار للوقية الواحدة مقارنة بـ635 دولار للوقية

مطع العام الامر الذي الى ارتفاع سعر الذهب في السوق المحلية الى قرابة 5 ألاف و200ريـال للجرام من 4 ألاف و200ريال للجرام الواحد.

وفيما تسود حالة من الركود في اسواق الذهب حالياً توقع عبدالله الحاشدي وناصر محرم صاحبي محلات لبيع الذهب أن يتحسن مستوىالإقبال على الشراء في فترة الإجازة الصيفية خلال الربع الثالث من العام الجاري.

وأرجع الحاشدي السبب في ذلك إلى أن تجارة الذهب تكاد تكون مقتصرة على مواسم العطل الصيفية ومرهونة بإقامة الأعـراس الإجتماعية حيث يقبل الكثير على شراء الذهب بنفس القدر خلال المواسم الماضية وإن كان ارتفاع الاسعار هذا العام ستؤثر في كمية الطلب.

من جانبه يـرى ناصر محرم ان ضعف مستوى دخل الفرد في اليمن وخاصة في ظل الظروف المعيشية الصعبة لفئة كبيرة من المجتمع في ضوء الإرتفاع الحاد في اسعار المواد الغذائية المختلفة، قد ساهم بشكل كبير في تراجع مستوى الإقبال على شراء الذهب الأمر الذي انعكس سلباً على محدودية نسبة الربح للمشتغلين في مجال الذهب .

وبالنظر الى كون الذهب عملة نقدية عالمية فإن اسعاره تحددها الارتباطات الوثيقة بمتغيرات أسعار البورصات العالمية وارتفاع وإنخفاض أسعار العملات العالمية.

وفي هذا الجانب يعتبر الكثير من مالكي محلات الذهب أن تراجع سعر العملة المحلية أمام الدولار وغيره من العملات الرئيسية يزيد الارض بلة كون ذلك يؤثر سلباً على عملية شـراء الذهب لأرتباطه بالقيمة الشرائية للدولار.

وعلى المستوى العالمي قال تقرير صادر عن مجلس الذهب العالمي أن نسبة الزيادة في أسعار الذهب تجاوزت 52 بالمائة من متوسط سعر الذهب في شهر مارس 2007 والتي بلغ فيها سعر الوقية 89ر566دولار .

وأرجع التقرير تلك الزيادات إلى شغف العملاء بالاستثمار في المعدن الأصفر ما ادى إلي ارتفاع سعر وقية الذهب لغاية 1000 دولار امريكي..لافتا إلى أن التقلبات الاقتصادية التي يشهدها العالم حالياً وخاصة أزمـة الأئتمان في السوق الأمركية دفعت الكثير من الناس للإتجاه نحو شراء المجوهرات كنوع من الاستثمار والخوف من الركود الاقتصادي التي بدأت ملامحه بالتضخم وانخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأخرى.

وأشار التقرير إلى أنه ورغم التقلب في الأسعار بين الهبوط والصعود من ناحية الشراء إلا أن العملات الذهبية والسبائك تلقى رواجاً كبيراً لدى الكثيرين من المستثمرين والأفراد.

وبحسب التقرير فقد تمثلت اسباب ارتفاع الذهب في الفترة الأخيرة بعدد من العوامل أهمها خوف الكثير من حدوث تضخم في ظل الارتفاع المضطرد لأسعار النفط ما عزز الإعتقاد بأن الذهب هو الملاذ الآمن من حالات التضخم التي بدأت تظهر في عدد من اقتصادات العالم والإنخفاض المستمر لقيمة الدولار الأمريكي الذي تعتمد عليه كثير من الدول في تجارتها .

كما أورد التقرير عدد من الأسباب الأخرى التي ادت الى اتساع الفارق بين الطلب والعرض على الذهب ما ادى الى ارتفاع اسعاره بشكل واضح منذ عام 2001م ، من بينها محدودية ما تنتجه مناجم الذهب جراء ارتفاع تكالف استخراجه في السنوات الأخيرة .

وبين التقرير أن الطلب على المجوهرات الذهبية ارتفع إلى 54 مليار دولار في عام 2007 مسجلاً رقماً قياسياً جديداً في حجم الاستهلاك اما من ناحية الأطنان فقد شهد عام2007 ارتفاع

استهلاك الذهب بنسبة ٪6 عن عام 2006 .

كما قدر التقرير كمية الطلب على الذهب العام الماضي بـ 79 مليار دولار امريكي.. معتبراً وصوله الـى سعر 1000 دولار استمرار لمرحلة الصعود التي بدأها هذا المعدن منذ 6 أعوام .

وارجع متعاملون في بورصة لندن للذهب اسباب الارتـفـاع في سعر الذهب خلال العامين الماضيين إلى القلاقل الأمنية التي تشهدها اغلب بلدان العالم والنزاعات السياسية التي تثيرها امريكا مع ايران والصراعات التي تشهدها العراق وافغانستان.

واعتبر هؤلاء أن صعود اسعار النفط والمخاوف الأمنية والقلق من التضخم مثل دعماً إضافيا للذهب ما جعل بعض البنوك المركزية في العالم وخصوصا في اسيا كالصين وماليزيا وسنغافورة ودول عربية مثل الامـارات وعمان تسعى الى تحويل جزء من عمولتها النقدية إلى الذهب تجنبا لمخاطر انخفاض قيمة العملات الرئيسية.

وبصفة عامة تعد تجارة الذهب في اليمن مقتصرة على التبادل بين المواطن والتاجر عبر البيع والشراء بعيداً عن الطلب الخاص بالتصنيع الملحي نظرا لغياب الاستثمارات الصناعية التي تطلب عنصر الذهب كعنصر اساسي في المنتج كصناعة الألكترونيات وهو ما جعل استخدام الذهب مقتصراً على الإستخدام الشخصي كحلي للنساء فقط .

ومن ناحية أخرى فإن إقتناء الذهب في اليمن من قبل الأفـراد يأخذ طابع الزينة والإكتناز المنزلي كموروث مجتمعي تقليدي بعيداً عن الحاجة لأستغلاله من الناحية الإقتصادية.

ورغم عدم وجود دراسة محلية واقعية لتقدير كميات الذهب المكدسة في منازل المواطنيين إلا أن مجموعة (بوستن الاستشارية) الأمريكية قدرت في دراسة إقتصادية نشرتها العام الماضي قيمة كميات الذهب التي يحتفظ بها المواطنون اليمنيون داخل البيوت بأكثر من عشره ترليون و200 مليار دولار.

وأعتبرت الدراسة أن تلك الكميات الهائلة من الذهب ما زالت في عداد الأموال المجمدة ..مشيرتاً إلى أن ثروات الذهب تلك تراكمت لدى المواطنين يتعاقب الأجيال.

وقالت الدراسة أن جزءً صغيراً لا تتجاوز قيمته ثلاثة ترليون و500 مليار دولار ظل مجمداً في حسابات جارية ، أما الجزء الأكبر الذي تتجاوز قيمته 7ر6 تريليون دولار ظل في عداد مدخرات الأسر داخل البيوت، بعيدا عن الاستثمار في السوق الاقتصادية اليمنية.

ويرى كثير من الإقتصادين ان ما ذكرته الدراسة يحمل نوع من المبالغة في تقدير كميات الذهب في اليمن نظراً لعدم ذكر للمعايير والاسس التي استندت عليها الدارسة ، إلا أن البعض يعتقد بان الرقم الـذي ذكرته الدراسة وإن كان فيه نوع من المبالغة يظل قريباً من الواقع نظراً للثقافة المجتمعية التي توارثها معظم اليمنيين عن أبائهم وأجدادهم القائمة على إكتناز الذهب للأستخدامه وقت الأزمات أو الضروف الطارئة.

عطسة أمريكا وزكام الاقتصاد العالمي

ضرورة دراسة الأزمة الاقتصادية الأمريكية بتمعن ومعرفة مدى تأثيرها على المنطقة

ارتفعت ديون الخزانة الأمريكية لأكثر من تسعة تريليونات دولار

تمـر الولايات المتحدة الأمريكيـة بأزمة اقتصادية حادة. فقد ارتفعت ديـون الخزانة الأمريكية لأكثر من تسـعة تريليونات دولار، ومن المتوقع أن تزيد تكلفة حرب العراق وأفغانسـتان لما يقارب ثلاثة تريليونات. كما ارتفعت نسـب البطالة لانتقال الكثير من الصناعات الأمريكية للخارج، وزادت نسبة القروض الإسكانية التـي لن تسـتطيع البنوك تحصيلها والتي سـتؤدي لخسـارة أكثر مـن مليون مواطن أمريكـي لبيوتهم. وارتفعت نسـب الفقر لتصل إلى تسـعة وثلاثين مليونـاً، وزادت تكلفة تأمين الرعاية الصحية ليحرم سـتة وأربعون مليون مواطن أمريكي من خدماتها. وترافق كل ذلك بارتفاع أسـعار النفط والغاز الطبيعي لزيادة الاسـتهلاك العالمي للطاقة، وزادت أسعار الأغذية بسبب اسـتعمال بعض المواد الغذائية كالذرة في إنتاج الطاقة. وانخفضت أسعار سوق الأسهم بشكل مقلق وفقد الدولار قوته التنافسية. ومن المعروف بأنه حينما تعطـس الولايات المتحـدة يصاب العالم بالزكام، ولكن يبدو للبعض بأن الاقتصاد الأمريكي لم يعد بقوته السابقة لتؤثر أزمته الحالية على الاقتصاد العالمي بسبب دخول منافسين جدد في السوق كالصين والهند والبرازيل. والسؤال لعزيزي القارئ هل فعلا لن تؤثر أزمة كساد الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاد العالمي؟

خليل حسن

وقد تكون الحاجة ماسة لمعرفة الإجابة الصحيحة لهذا السؤال لتستعد دولنا العربية للتعامل مع أية ظاهرة كساد اقتصادية منتظره لتقليل تبعاته السلبية. فالأزمات الاقتصادية خطيرة على تنمية المجتمع واستقراره، لذلك أصبح من الضرورة متابعة مؤشرات النمو الاقتصادي، للتمكن من توقع الأزمات الاقتصادية والعمل على معالجتها والوقاية من أخلاطاتها. وليس من الحكمة أن تنتظر منطقتنا مرة أخرى لتفاجئ بأزمة جديدة كالتي واجهتها سوق المناخ الكويتية في القرن الماضي. والخطورة مما سيرافق هذا الكساد من أزمات إفـلاس وبطالة وفقر واضطراب للاستقرار الاجتماعي والأمني في المنطقة، والتي هي مشغولة لركبها بالتعامل مع تحديات أزمة التطرف والإرهاب والحرب العراقية والخلاف العـربـي الصهيوني والمعضلة النووية الإسرائيلية الإيرانية. لذلك أصبح من الضرورة دراسـة الأزمة الاقـتـصـاديـة الأمـريـكـيـة بتمعن ومعرفة مدى تأثيرها على المنطقة لتستعد مؤسساتنا المالية والحكومية والبرلمانية للتعامل معها. لنتدارس عزيزي القارئ ما كتبه بروفيسور هانس ويرنر سيم، أستاذ علم الاقتصاد بجامعة ميونخ، بصحيفة اليابان تايمز في العاشر من شهر مارس من هذا العام، وبعنوان حفلة الاقتصاد العالمي قد انتهت. فقد أكد البروفيسور بأن الولايات المتحدة تتأرجح نحو الكساد بعد أن انتهى الازدهار الاقتصادي العالمي الذي كان الاقتصاد الأمريكي لن يعد مؤثرا على الاقتصاد العالمي بسبب مشاركة دعم الصين مع الولايات المتحدة كمحرك لدعم الاقتصاد العالمي. ومع أن نمو الاقتصاد الصيني سيستمر ولكن يعتقد البروفيسور بأن تأثيره على الاقتصاد العالمي سيكون صغيرا جدا بسبب المساهمة الأمريكية بحوالي 28 ٪ من نسبة الإنتاج الإجمالي المحلي العالمي بينما لا تزيد المساهمة الصينية عن ٪5. كما لا تزيد مساهمة جميع الدول الأسيوية بدءا من تركيا وحتى الصين عن 24 ٪ عن أجمالي الناتج المحلي العالمي، والذي تعتبر أقل من المساهمة الأمريكية وحدها. ويعقب البروفيسور بالقول بأنه قد يصل اليوم الذي قد تعطس فيه الولايات المتحدة ولن يصاب العالم بالزكام، ولكن هذه الحقيقة بعيدة حتى الآن حيث تصدر الصين 21 ٪ والاتحاد الأوروبي ٪23 من صادراتها للسوق الأمريكية. لذلك من المؤكد بأن يؤثر الكساد الأمريكي على الاقتصاد العالمي، وبالأخص بأن المسح الاقتصادي العالمي لتسعين دولة أخرى أكد استمرار انخفاض المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول، بل من المتوقع أن تزداد سوءا في النصف الثاني من هذا العام. وقد انخفضت المؤشرات الاقتصادية في أوربا الغربية والشرقية أكثر من أمريكا اللاتينية والدول الأسيوية. كما ازدادت المؤشرات الاقتصادية العالمية سوءا في النصف الأول من هذا العام لتنخفض بشكل حاد منذ صدمة سوق الأسهم عام 2001، كما انخفضت وبشكل حاد مؤشر متشجين لثقة المستهلك.

لقد عاشت الولايات المتحدة سنين طويلة تصرف بدون حساب. فالتوفير العائلي الأمريكي وصلت نسبته للصفر، كما أن جميع الاستثمارات المالية الأمريكية بقت ضمن صناديق استثمار الأجنبية. وارتفعت ديون الحساب الجاري الأمريكي في عام 2006 إلى مئة إحدى عشر بليون دولار أي بنسب 6 ٪ من الناتج الاجمالي المحلي، وهو الأعلى منذ الكساد الكبير في بداية القرن العشرين. واستمرت الولايات المتحدة في بيع استثماراتها الخارجية سنة تلو الأخرى لتستمتع ببذخها في دولتها الكبيرة، ولن يستطيع الاقتصاد العالمي تحمل هذا الإسراف بعد اليوم. وقد تفهمت البنوك في كل مكان بأن الديون التي دفعتها لفترة الازدهار الاستهلاكي الأمريكي لن تستوفيها. كما أن ديون الإسكان المضمونة بالسندات المالية التي باعتها البنوك الأمريكية لدول العالم لا تقارن بمثلها من الأصول الأوروبية. حيث أن الأصول الأوروبية الداعمة لقروض الإسكان مضمونة بتغطيتها التي لا تزيد عن 60 ٪ من سعر العقار، بينما تغطي البنوك قروض الإسكان الأمريكية 100 ٪ من سعر العقار بل حتى أكثر من ذلك في بعض الأحيان، بحيث أن تضم صرف هذه القروض لأشخاص عاطلين عن العمل بل وبدون راتب شهري. ولم تتفهم البنوك الأوروبية هذه الأوضاع في قروض الإسكان الأمريكية بل ولم تدرسها، وأخفتها عن عيون المحاسبين بشكل مريب بوضعها تحت بند استثمارات الدول قليلة الضرائب، مما أدى لخسارة طائلة في الأموال وإفلاس الكثير من هذه البنوك، كما ستظهر خسائر فادحة جديدة في حسابات البنوك لعام 2009. كما فقدت الاستثمارات الأمريكية جاذبيتها وانخفضت أسعارها، وانخفض معها سعر صرف الدولار ليصل لأقل من سعر صرفه مقارنة للمارك الألماني في عام 1992 بعد أزمة النقد الأوربية إبان توحيد ألمانيا. وانخفضت أسعار البيوت الأمريكية لأكثر من 10 ٪ سنويا، مما سيؤدي لخسارة كبيرة لأصحاب القروض السكنية، وخسارة البنوك وإفلاسها. ولم يبقى حتى الآن نسبيا إلا سوق الأسهم والتي هي معرضة لازمة قاتلة في أية لحظة مستقبلية. وسيؤدي ذوبان كل هذه الاستثمارات لكساد حاد في الولايات المتحدة، والتي من المؤكد ستشاركه فيها الاقتصاد العالمي.

ومع محاولة الحكومة الأمريكية معالجة أزمة الكساد الاقتصادي الأمريكي، سيقل استهلاك المواطن الأمريكي، وسيؤدي ذلك لانخفاض الإنتاج وبطئ الاقتصاد، والذي سيقلل صادرات دول العالم لأمريكا مما سيؤدي لبطئ نموها الاقتصادي. كما ستنخفض نسب القروض للمشاريع المستقبلية بسبب خسارة البنوك كمية كبيرة من الأموال تقدر بمئات المليارات من الدولارات مما سيعطل الكثير من فرص الاستثمار المستقبلية. وقد حاول البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض نسبة الفائدة على القروض لمنع الكساد، ولكنه لن يستطيع أن يوفر أية أموال إضافية. وقد وعدت الحكومة الأمريكية بخفض نسب الضرائب بما يعادل قيمته المائة والخمسين مليار دولار والتي تمثل 1 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. وقد يبدو هذا الرقم كبيراً، ولكن علينا الانتظار لكي نرى إمكانية تعويضه لما خسره أصحاب القروض الإسكانية بسبب انخفاض أسعار ممتلكاتهم وخسارة البعض الآخر لهذه الممتلكات لعدم استطاعتهم دفع قروضها، لوقف استمرار زيادة الكساد الاقتصادي الأمريكي. ويعقب البروفيسور بأنه مهما كانت النتيجة المتوقعة فأن حفلة اقتصاد العولمة قد انتهت بل باءت بالفشل.

تلاحظ عزيزي القارئ كيف تحول العالم لقرية صغيرة بسبب تكنولوجية الاتصالات والمواصلات، والذي ترافقت بتطور المعاملات البنكية ومعاملات سوق الأسهم لمعاملات الكترونية عالمية. كما أدى توحيد التشريعات التجارية لدول العالم لتسهل تجارة السـوق الحـرة وتـحـول الكثير من الشركات لمؤسسات عالمية عملاقة مملوكة مـن قـبـل المـلايـيـن من مساهمي دول العالم المختلفة. ولذلك أصبحت الأزمات الاقتصادية متشابكة وتحتاج للعمل المشترك والمتناغم بين الدول وضمن مؤسسات الأمم المتحدة. والسؤال لعزيزي القارئ هل ستضع برلماناتنا العربية تشريعات مدروسة تسهل مراقبة التباطؤ الاقتصادي والوقاية من اختلاطاته المخيفة؟ ولنا لقاء.

زادت تكلفة تأمين الرعاية الصحية ليحرم ستة وأربعون مليون مواطن أمريكي من خدماتها

ارتفاع أسعار الأغذية بسبب استعمال بعض المواد الغذائية كالذرة في إنتاج الطاقة

عن/ موقع (إيلاف) الاليكتروني